الأمم المتحدة

E

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/C.1/20/4(Part II)
11 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
23 JUL 1999
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اللجنة الفنية
الدورة الحادية عشرة
بيروت، ٢٥-٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩

البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة

التقدم المحرز خلال عام ١٩٩٨ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

أنشطة التعاون الفني

١- تواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اضطلاعها بأنشطة التعاون الفني في المنطقة من خلال تقديم خدمات استشارية قصيرة الأجل، ورصد مشاريع المساعدة الفنية التي تقدمها بصفتها وكالة منفّذة أو معاونة، وتقديم الدعم الفني لتلك المشاريع.

٢- وفي إطار برنامج الإسكوا العادي في مجال الخدمات الاستشارية الإقليمية لعام ١٩٩٨، قُدّمت مساعدات إلى الدول الأعضاء في المجالات الرئيسية التالية: الطاقة، البيئة، التنمية الصناعية، التجارة الدولية، التنمية الاجتماعية، الإحصاءات (معالجة البيانات والحسابات القومية)، والتكنولوجيا، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الموارد المائية. ويرد في الفقرات التالية موجز للخدمات الاستشارية المقدَّمة خلال ذلك العام.

٣- ففي مجال الطاقة، قُدّمت المشورة إلى الدول الأعضاء حول إعداد وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج وطنية لتطوير قطاع الطاقة الكهربائية، واستخدام موارد الطاقة المتجددة، وتوفير إمدادات كافية من الطاقة للمناطق الريفية والنائية، وتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، بما في ذلك تقييم الأثر البيئي.

٤- وفي مجال البيئة، قُدِّمت المساعدة في المجالات المحددة إلى البلدان التالية:

(أ) البحرين. المشاركة في اجتماع إقليمي عن الأنشطة البيئية فيما بين المنظمات الإقليمية نظمه مجلس التعاون الخليجي؛ وإعداد محاضرة عن المعايير البيئية المقترحة وأثرها لاحقاً، لورشة عمل نظمتها وزارة الإسكان والبلديات والبيئة؛

(ب) مصر. إدارة ورشة تدريب حول تقييم الأثر البيئي في التنمية الزراعية، نظمها معهد التخطيط القومي؛ إلقاء ثلاث محاضرات في الندوة التدريبية حول الاعتبارات البيئية في تحليل وتخطيط السياسة الزراعية، التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)؛ استكمال مسوّدة وثيقة مشروع لاجتماع فرقة العمل الثاني حول الإدارة الإقليمية المتكاملة لمكافحة الآفات، الذي نظمته الفاو؛ تحديد تعريفات وصلاحية المؤشرات البيئية التي صيغت في اجتماع اللجنة الرابعة التابعة لجامعة الدول العربية بشأن وضع المؤشرات البيئية؛

(ج) الكويت. تقديم المشورة إلى الهيئة العامة للبيئة بشأن وضع سياسة وطنية متكاملة لتقييم الأثر البيئي، والتوصية بإنشاء هيئة مراقبة لإنفاذ قوانين حماية البيئة، للمؤسسة نفسها؛ والمساعدة في إعداد إطار لبرامج وسياسات العلم والتكنولوجيا للكويت؛ وتقديم المشورة إلى معهد الكويت للأبحاث العلمية بشأن خطته الاستراتيجية الخامسة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥؛

(د) لبنان. المشاركة، كعضو في اللجنة التوجيهية، في تحديد المعايير لمقاييس نوعية المياه، لوزارة البيئة؛

(هـ) عُمان. إعداد وتقديم ورقة تقيِّم الأثر البيئي لنظم جمع النفايات الصلبة والتخلص منها في إطار ندوة تدريبية حول تقييم الأثر البيئي نظمتها وزارة البلديات الإقليمية والبيئة؛

(و) قطر. تقديم تقرير إلى وزارة الشؤون البلدية والزراعة عن صوغ برنامج لمنع التلوث الصناعي في قطر؛ وإعداد وإلقاء محاضرة عن التلوث الصناعي، في النادي العلمي القطري؛

(ز) المملكة العربية السعودية. تقديم توصيات إلى وزارة الصحة باتخاذ تدابير لمراقبة ورصد تكنولوجيا النفايات الطبية الجديدة في جدة؛

(ح) الإمارات العربية المتحدة. إعداد وثيقة مشروع عن جدول أعمال القرن ٢١ المحلي، هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها في أبو ظبي.

٥- وفي مجال التنمية الصناعية، قدمت المساعدة في المجالات المحددة إلى البلدان التالية:

(أ) الأردن. مراجعة دراسات قدمها مكتب استشاري عن مبيدات الحشرات والمنتجات الصيدلية وعن الجدوى الصناعية، لبنك الإنماء الصناعي؛

(ب) الإمارات العربية المتحدة. إعداد مقترحات لاستراتيجيات وسياسات صناعية في إطار إعداد برنامج للتنمية الاستراتيجية لإمارة أبو ظبي، لإدارة التخطيط.

٦- وفي مجال التجارة الدولية قُدِّمت المساعدة في المجالات والميادين المحددة إلى البلدان التالية:

(أ) مصر. المشاركة في ورشة العمل العربية الإقليمية حول التجارة الإلكترونية، التي اشترك في تنظيمها كل من وزارة الاقتصاد ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وإلقاء محاضرات عن التجارة في معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية؛ وتقديم ورقة عن الاهتمامات العربية في مجال التجارة والبيئة، في مفاوضات منظمة التجارة العالمية التي أُجريت خلال الاجتماع بشأن التجارة والتنمية الذي نظم بالتعاون مع جامعة الدول العربية؛

(ب) الأردن. جمع البيانات لدراسة تتعلق بأثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، مستقبلاً، على النظم المالية والمصرفية؛ وتقديم تقرير إلى وزارة الصناعة والتجارة عن خيارات عروض الحكومة المتعلقة بتجارة السلع، التي ستقدم الى منظمة التجارة العالمية؛ واستعراض المشروع الأول الذي أعدته وزارة الصناعة والتجارة بشأن جدول الالتزامات في اتفاق التجارة في الخدمات؛ وإعداد وإلقاء محاضرة، خلال ندوة نظمها المعهد الدبلوماسي الأردني، في وزارة الشؤون الخارجية، حول الحواجز الفنية التي تعترض التجارة؛

(ج) الكويت. تقديم ورقة في ندوة عن التحكيم الإقليمي والدولي، نظمها مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عن تسوية المنازعات داخل منظمة التجارة العالمية؛ والمشاركة في الورشة التدريبية حول تحليل نظام منظمة التجارة العالمية؛ وإعداد خطة لمسؤولين كويتيين عن نشاط مشترك يتصل بالتدريب في قضايا منظمة التجارة العالمية؛

(د) لبنان. بحث دور أدوات الحماية في الصناعة، خلال اجتماع بشأن عولمة التجارة وأثرها على صناعة المنسوجات، نظمته نقابة أصحاب مصانع المنسوجات اللبنانية؛ وتحديد دور منظمة التجارة العالمية، وذلك خلال مؤتمر التجارة الحرة والبيئة في حوض البحر المتوسط، الذي نظمته وزارة البيئة بالتعاون مع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والمشاركة في التحضيرات للاجتماع الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية؛ وتقديم ورقة عن أثر التغيرات الإقليمية والدولية على الصناعات العربية إلى المؤتمر العربي للصناعات الغذائية، الذي نُظِّم بالاشتراك مع مجلة الأعمال العربية؛

(هـ) فلسطين. تقديم المساعدة الفنية لبرنامج تدريبي عن الدبلوماسية التجارية، نظمه الأونكتاد لموظفي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية؛

(و) قطر. إعداد خطة لبرنامج تدريبي عن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، لموظفي وزارة المالية والاقتصاد والتجارة؛ وتقديم ورقة عن أثر الاتفاق بشأن الزراعة، في إطار اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف في جولة أوروغواي، على بلدان مجلس التعاون الخليجي.

(ز) المملكة العربية السعودية. التركيز على القضايا المستقبلية في منظمة التجارة العالمية خلال اجتماع نظمه البنك الإسلامي للتنمية للدول الأعضاء فيه وللاجتماع الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية؛ والمشاركة في حلقة دراسية عن السياسة التجارية للبلدان الناطقة بالعربية الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية؛

(ح) الإمارات العربية المتحدة. المشاركة في ندوة عن سياسة التجارة الوطنية والنظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف، نظمها معهد الخليج للقانون الدولي بالاشتراك مع الأونكتاد؛ ومراجعة ثلاث دراسات عن الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات ومفاعيله وآثاره في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة؛

٧- وفي مجال التنمية الاجتماعية، قُدِّمت المساعدة في المجالات المحددة إلى البلدان التالية:

(أ) الأردن. المشاركة في الأسبوع العلمي الأردني السادس حول الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، بناء على طلب المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا؛ وتقييم برنامج عمل شبكة التنمية البشرية للأردن ووضعه في صورته النهائية؛

(ب) لبنان. تقديم ورقة إلى المؤتمر المعني بتنويع برامج التعليم العالي للوفاء بشروط العمل العالمية واحتياجات التنمية، الذي نظمه مؤتمر اليونسكو الإقليمي بشأن التعليم العالي، والتعليق عليها؛ والمشاركة في مناقشة مائدة مستديرة نظمها البنك الدولي بالاشتراك مع اليونسكو حول استراتيجية البنك الدولي للقطاع التعليمي في المنطقة؛

(ج) عُمان. إعداد ورقة عن خطوات وطرائق تحضير تقرير وطني عن التنمية البشرية، لوزارة الاقتصاد الوطني؛

(د) قطر. إعداد برنامج عمل لتنمية القطاع الاجتماعي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

(هـ) الإمارات العربية المتحدة. إعادة تحديد دور وولاية برنامج صندوق الزواج وبيان إمكانيات تطوره في الظروف الاجتماعية للسكان؛ وصوغ اقتراح عن إعداد استراتيجية وخطة عمل وطنيتين لقطاع الشؤون الاجتماعية، لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٨- وفي مجال الإحصاءات: معالجة البيانات، قُدِّمت المشورة حول المواضيع المحددة إلى البلدان والمناطق المذكورة أدناه:

(أ) مصر. تنظيم ورشة عمل حول المؤشرات والمحاسبة في الاحصاءات البيئية، عُقدت خلال الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بالتعاون مع وزارة البيئة وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة؛

(ب) الأردن. القيام، لصالح دائرة الاحصاءات العامة، باستعراض دراسات عن البطالة أجراها كل من المديرية العامة ومركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الأردن؛ وتقديم المشورة حول مسح القوى العاملة والبطالة؛

(ج) الكويت. مساعدة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في تقييم المنهجية الإحصائية المطبقة في التعداد السكاني؛

(د) فلسطين. القيام، لصالح المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني، ببحث الفوائد المكتسبة من المسوح التي أجريت سابقا للمخيمات الفلسطينية في الجمهورية العربية السورية ولبنان؛ واستعراض وتقييم الورقات الفنية المقدمة عن المسح؛ وتحضير وعقد ندوة عن نتائج المسح؛

(هـ) قطر. تقديم اقتراح ميزانية/خطة عمل لوزارة الشؤون البلدية والزراعة بشأن إعداد خرائط داخلية للأراضي المخصصة للزراعة؛

(و) المملكة العربية السعودية. القيام، لصالح وزارة الشؤون البلدية والقروية، باستعراض التقدم المحرز في إعداد واستخدام نظام حاسوبي للإشراف على إدارة المشاريع؛ واستكشاف إمكانية إقامة مصوف بيانات شامل على الصعيد الإقليمي، مع وزارة التجارة؛ والمساعدة في إعداد وثيقة مشروع عن إنشاء قاعدة بيانات لقطاع النقل في مجلس التعاون الخليجي؛

(ز) الإمارات العربية المتحدة. إجراء دراسة استطلاعية لإنشاء مركز وطني للمعلومات الجغرافية، لصالح الهيئة العامة للمعلومات؛ ومساعدة بلدية أبوظبي في مسح دخول ونفقات الأسر المعيشية.

٩- وفي مجال الإحصاءات: الحسابات القومية قُدِّمت المساعدة في المجالات المحددة إلى البلدان التالية:

(أ) البحرين. التوصية بأن يكون التصنيف والتكييف الاقتصاديان لأغراض التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية مرتبطين بوزارة التجارة؛ واستكشاف إمكانية التنسيق بين مختلف الإدارات الحكومية بشأن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛

(ب) عُمان. التوصية بتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في عدد من الإدارات التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني؛

(ج) المملكة العربية السعودية. تقديم توصية عن عدد وأنواع الاستمارات التي ستصدرها وتملأها مصلحة الاحصاءات العامة في وزارة التخطيط وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، كما هو مطبق على مشروع تطوير مؤشرات اجتماعية واقتصادية؛ والتداول مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بشأن التحضيرات لورشة العمل الثانية حول الحسابات القومية في الربع الأول من عام ١٩٩٩.

١٠- وفي مجال التكنولوجيا، قُدِّمت المشورة في المواضيع المحددة إلى البلدان المذكورة أدناه:

(أ) البحرين. تقديم ورقة عن تنشيط دور العلم والتكنولوجيا في إعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات، إلى مؤتمر البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي نظمه مركز البحرين للدراسات والبحوث؛

(ب) مصر. إلقاء محاضرات في الندوة الإقليمية للتجارة الإلكترونية، التي نظمت بالاشتراك مع وزارة التجارة والتموين، والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية؛ والمشاركة في ورشة عمل اللغويات الحسابية العربية، التي نظمتها الجمعية المصرية للحاسب الآلي واللجنة القومية للمعلومات؛

(ج) الكويت. المساهمة في إعداد إطار لبرامج وسياسات العلم والتكنولوجيا لدولة الكويت؛ وإعداد وثيقة مشروع عن استراتيجيات البحث والتطوير؛ والتداول مع معهد الكويت للأبحاث العلمية حول برنامجه الاستراتيجي الخامس للأبحاث للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٥؛

(د) لبنان. تقييم مسودة مشروع عن السياسة اللبنانية في مجال تكنولوجيا المعلومات، والمشاركة في ورشة عمل حول العام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالتكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية، نظمتهما وزارة الإصلاح الإداري؛ والمشاركة في ندوة عن تحرير سوق الطاقة الكهربائية، نظمتها الجامعة الأميركية في بيروت؛ والمشاركة في ورشة عمل حول إنشاء مؤسسة عربية للترجمة، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية؛

(هـ) المملكة العربية السعودية. استعراض دراسات عن سيناريوهات قطاعية للسياسة الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا؛ واستكمال المرحلة الثانية للاستراتيجية؛ ومناقشة خطة العمل للمرحلة الثالثة، بالتعاون مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية؛

(و) الجمهورية العربية السورية. المساعدة في عملية تعريب البريد الإلكتروني وصوغ معايير عن استخدام اللغة العربية في تكنولوجيا المعلومات، لهيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية، وزارة الصناعة؛ وحضور الندوة الثالثة حول المعلوماتية في التعليم العالي والبحث العلمي، التي نظمتها الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية؛ والتوصية باستخدام الحاسوب في نظام تكنولوجيا المعلومات لمديرية الجمارك العامة؛ والمشاركة في الأسبوع العلمي للمجلس الأعلى للبحث العلمي؛ وتقديم ورقة عن المدرسة التقليدية العربية لعلم الرموز؛ ومناقشة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المساعدة لضمان الجودة أيزو ٩٠٠٠، التي نُظِّمت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين؛

(ز) الإمارات العربية المتحدة. التوصية بإنشاء مختبرات لبرامج الماجستير في العلوم والهندسة المادية وربط البحث والتطوير في جامعة الإمارات العربية المتحدة بالصناعة؛

١١- وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، قُدِّمت الخدمات في المجالات المحددة إلى البلدان التالية:

(أ) مصر. مناقشة الترويج لبرامج الكفاءة التجارية في المنطقة مع مسؤولين في الهيئة الوطنية المصرية للاتصالات السلكية واللاسلكية وغرفة التجارة المصرية؛

(ب) الأردن. المشاركة في الندوة الإقليمية حول الخدمات الجديدة وبنية المعلومات العالمية للدول العربية، التي نظمها الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية؛ واستعراض بيانات حديثة تتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية، بالاشتراك مع السلطات؛

(ج) لبنان. صياغة إطار للمساعدة الفنية لمرفأ بيروت ومتابعة التقدم الذي أحرزه مستشار الأونكتاد بشأن الخطة الاستراتيجية لتطوير المرفأ؛ وصوغ مذكرة تفاهم بين غرفة بيروت للتجارة والصناعة والإسكوا لإيجاد برنامج وطني لتبادل البيانات الإلكتروني؛ والمشاركة في ندوة عن تبادل البيانات الإلكترونية؛ والمشاركة في اجتماع حول الإجراءات الجمركية واستخدام قواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكتروني لأغراض الإدارة والتجارة والنقل، التي نُظِّمت بالاشتراك مع جامعة الدول العربية؛

(د) قطر. مناقشة كفاءة التجارة مع مسؤولين من سلطات الاتصالات السلكية واللاسلكية والغرفة التجارية بشأن خططهم الحالية والمستقبلية؛ والتوصية بإنشاء رابط للاتصالات السلكية واللاسلكية مع الجمارك؛ وتحسين الشبكة الداخلية للجهاز المركزي للإحصاء؛

(هـ) الجمهورية العربية السورية. تحديد إطار لدراسة عن تطوير نظم للإجراءات والمعلوماتية والشبكات، لمديرية الجمارك العامة؛ والمشاركة في مؤتمر حول آثار العولمة ودور وسائط الإعلام، نظمه اتحاد وكالات الأنباء العربية؛

(و) الإمارات العربية المتحدة. التوصية باعتماد قواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكتروني لأغراض الادارة والتجارة والنقل وهياكل أساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وبتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات في ميناء زايد؛ واقتراح وسائل لبناء قدرات الهيئة العامة للمعلومات للعمل كمستشار فيما يتعلق بالشبكات والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ والالتقاء بمسؤولين من سلطات الاتصالات السلكية واللاسلكية والغرفة التجارية بشأن كفاءة التجارة والقضايا المتصلة بها؛ وتسريع الإجراءات الرامية إلى حل مشكلة العام ٢٠٠٠ في تحويل التواريخ ضمن النظم الداخلية لبلدية دبي.

١٢- وفي مجال الموارد المائية، قُدِّمت المشورة في المجالات المحددة إلى البلدان التالية:

(أ) عُمان. تقديم تقرير شامل إلى وزارة الموارد المائية عن الموارد المائية المتاحة وإدارة حقول آبار المياه؛ والتوصية بتكوين جمعيات (اتحادات) لمستهلكي المياه الجوفية في مجال الزراعة؛ وإعداد وإلقاء محاضرات أمام مسؤولين من الوزارة، في مناطق مختلفة من السلطنة، حول قضايا متنوعة تتصل بإدارة الموارد المائية وتنميتها المستدامة؛ وتدريب موظفي البلد في وزارة الموارد المائية في مجال هيدرولوجيا الفيضانات والطرق غير المباشرة لقياس الفيضانات؛

(ب) الجمهورية العربية السورية. متابعة التقدم المحرز في مكافحة تغرين السدود الصغيرة وتواتر حدوث الفيضانات في حوض اليرموك؛ وتحليل نتائج اختبار جديد لتجديد المياه بالطرق الاصطناعية أعد له نموذج محاكاة وخطة عمل؛ واستعراض مشروع صغير لمعالجة المياه العادمة، لصالح وزارة الري؛

(ج) الإمارات العربية المتحدة. استعراض وتقييم تقارير المستشارين عن تنمية الموارد المائية، المتعلقة بتحديد مواقع للسدود في وادي سيجي ووادي فيني؛ والتوصية باجراء دراسات هيدرولوجية عن وادي "زكت"، وتقديمها الى وزارة الزراعة وصيد الأسماك؛ وإعداد تصور للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجال السياسات المائية لإمارة الفجيرة.